

المبحث الثاني: الأعران المكلفين بتنفيذ الميزانية وفق القانون 23-07 من أجل انشاء نظام متكامل يسمح بتحقيق أهداف الإصلاح الموازنتي والمحاسبي فإن هذا الأمر يتطلب اعتماد مهام جديدة للمكلفين بنظام المحاسبة العمومية. 1- تعريف الأمر بالصرف: يعتبر أمرا بالصرف بموجب المادة 02 من المرسوم التنفيذي 24-92، كل عون عمومي معين أو منتخب أو مكلف، بهدف تولي برمجة وتوفير الاعتمادات المالية، وتمثالت مهامه حسب نص نفس المادة فيما يلي: وإصدار أوامر الإيرادات المتعلقة بها. أو إصدار حوالات الدفع في حدود الاعتمادات المفتوحة أو المفوضة، باستثناء الإعتمادات التقييمية. - إصدار أوامر الحركة التي تمس الممتلكات والمواد الخاصة بالدولة والهيئات العمومية الأخرى المذكورة في المادة الأولى من هذا القانون. كما يضمن الأمر بالصرف برمجة الاعتمادات المالية وتوفيرها وتوزيعها. 2- أنواع الأمر بالصرف: حسب نص المادة 05 من القانون 23-07 يوجد هناك 3 أنواع من الأمور بالصرف، وأمر بالصرف ثانويين وأمرون بالصرف إقليميين لميزانية الدولة. أ. الأمور بالصرف الرئيسيون: هم الذين تخصص لهم مباشرة الإعتمادات المرخص بها في الميزانية، وصنفتهم المادة 6 من القانون 23-07 إلى ما يلي: ٤ الأمور بالصرف بالنسبة لميزانية الدولة هم الوزراء وأعضاء الحكومة الذين تسجل الإعتمادات بإسمهم ومسؤولو الهيئات العمومية وعند الإقتضاء المسؤولون المكلفون بالتسيير المالي. ٥ الأمور بالصرف بالنسبة لميزانية الجماعات المحلية هم الولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية. ب. يتم نقل جزء من صلاحيات رؤساء هذه الهيئات إلى مرؤوسيهم أي ممثليهم في فروع هذه الهيئات أو في هيئات أخرى ذات طابع محلي أو جهوي. الأمور بالصرف الثانويين بمفهوم آخر هم مسئولون بصفتهم رؤساء المصالح غير الممركزة على عمليات تنفيذ الميزانية. الأمور بالصرف الاقليميون لمزانية الدولة: هم مسيرو برامج الهيئات الإقليمية في حالة تكليفهم بتنفيذ البرنامج كله أو جزء منه. والذي يجب أن ينتمي إجباريا إلى الإدارة أو الهيئة العمومية المعنية، وفي حالة غياب أو وجود مانع مؤقت ومبرر للأمر بالصرف، و يتعين إبلاغ المراقب الميزانتي والمحاسب العمومي المختص بمحرر الاستخلاف. الأمر بالصرف المفوض: حسب المادة 05 و06 من المرسوم التنفيذي 24-90 يمكن للأمر بالصرف أن يفوض، ويشغل منصبا عاليا. أو وظيفة المفوض اليه. الأمر بالصرف المكلف: حسب المادة 08 و10 من المرسوم التنفيذي 24-90، في حالة شغور مؤقت لمنصب الأمر بالصرف، يتم تكليف أمر بالصرف بالنيابة من قبل السلطة الوصية من بين الأعران العموميين المؤهلين في القطاع المعني لضمان استمرارية الخدمة. يتعين تأهيل واعتماد الأمرين بالصرف المكلفين من طرف الوزير المكلف بالمالية لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة. ويتم اعتماد الأمر بالصرف لدى المحاسب العمومي محل الاختصاص من أجل تعرف المحاسب العمومي على الأمر بالصرف من حيث نموذج الإمضاء ومقرر التعيين حتى يتسنى للمحاسب العمومي تنفيذ عمليات الميزانية وفق ما ينص عليه القانون. 3- مسؤولية الأمر بالصرف: حسب المادة 110 من القانون 23-07 فقد تم تحديد مسؤولية الأمرين بالصرف كما يلي: " بغض النظر عن الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم إستعمال و تسيير المال العام والوسائل المادية، يتحمل الأمر بالصرف و الأمرين بالصرف المكلفون ومفوضوهم ومستخلفوهم المسؤولية الشخصية عن الأخطاء والمخالفات، التي من شأنها أن تلحق ضررا بالخزينة العمومية أو بهيئة عمومية. ويعاقب على هذه الأخطاء والمخالفات وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما ". 1- تعريف المحاسب العمومي: عرف قانون المحاسبة العمومية 23-07 المحاسب بموجب المادة 15، 24، على أنه " كل عون عمومي معين أو معتمد قانونا للقيام بتحصيل الإيرادات و/أو دفع النفقات، حراسة وحفظ الأموال والسندات والقيم والأغراض أو المواد المكلف بها، تداول الأموال والسندات والقيم وحركة حسابا الموجودات، مسك المحاسبة الميزانية القائمة على الأساس النقدي، ومحاسبة عامة قائمة على أساس مبدأ الاستحقاق، التقييد المحاسبي للقيم غير الثابتة، وإعداد القوائم المالية وحساب التسيير. وإما محاسبي الأموال والقيم أو التركيز المحاسبي. المحسبون المختصون: حسب المادة 19 من القانون 23-07 هم المخول لهم التقييد النهائي في كتاباتهم للعمليات التي يؤمرون بها على مستوى صناديقهم. ب. المحاسبون المفوضون: حسب نفس المادة هم الذين ينفذون العمليات لحساب المحسبين المختصين. هم الذين يقدمون حساباتهم مباشرة لمجلس المحاسبة. ث. هم الذين تكون عملياتهم ممركرة من طرف محاسب رئيسي، ج. ح. خ. المحاسب الفعلي: تناوله قانون المحاسبة العمومية السابق في المادة 51 وكان يسميه بشبه المحاسب، المحاسب الفعلي هو كل شخص يقوم بالعمليات التي هي من إختصاص المحاسب العمومي (العمليات المذكورة في المادة 24 من القانون 23-07) دون أن تكون له صفة المحاسب العمومي (دون تعيين أو اعتماد). 3- إلتزامات المحاسب العمومي: المحاسبون العموميون هم موظفون عموميون قبل كل شيء، والقانون الأساسي الخاص بسلكهم، 4- مسؤولية المحاسب العمومي: والأعران الموضوعون تحت سلطتهم، والوكلاء الماليون، مسؤولون شخصيا وماليا عن العجز الحاصل في الصندوق،

أو قرارات تصفية باقي الحساب صادرة عن الوزير المكلف بالمالية، مسؤولون شخصيا عن الأخطاء والمخالفات التي تشكل خرقا بينا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم استعمال و تسيير المال العام، التي من شأنها أن تلحق ضررا بالخرزينة العمومية، إلى جعل عملية التسجيل ومسك الحسابات مشتركة بين الأعوان، بعد ما كانت حصرية للمحاسبين، مما يجعل من تكليف هذه المسؤولية ضرورة ملحة، حيث نادرا ما تقحم مسؤولية الأمر بالصرف من طرف مجلس المحاسبة، 5- التنصيب وانهاء المهام: بعد تعيينه أو إعتاماده من طرف وزير المالية، والمتعلق بتنصيب وتسليم المهام للمحاسبين العموميين، يبين هذا المحضر وضعية كل من الأموال النقدية، بواقي الدفع، حالات التقارب، البيانات المفصلة للأرصدة وبموازنة عامة للعمليات المالية. تكمن أهمية تسليم المهام في تحديد بداية مسؤولية المحاسب الجديد وكذا مدى مسؤوليته عن تسيير أسلافه بالإضافة إلى بداية الحساب فيما يخص مهلة التحفظ المقدرة بـ 03 أشهر طبقا لنص المادة 10 من القرار الوزاري رقم 2 المؤرخ في 06 جانفي 1991. أما انتهاء مهام المحاسب العمومي فيتم حسب المادة 30 من القانون 23-07 بنفس كيفية تعيينه باستثناء حالة الوفاة أو التخلي عن المنصب، كما يمكن للوزير المكلف بالمالية أو ممثله المؤهل قانونا، تعيين محاسب عمومي بالنيابة إلى حين تعيين محاسب عمومي مرسوم. المطلب الثالث: مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي 1- مفهوم مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي: يعد مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي مبدأ كلاسيكي مكرس في أنظمة المحاسبة العمومية التي تعتنق المذهب اللاتيني، وهو بدون شك اقتباس من الفكرة الكلاسيكية المعمول بها في القانون الدستوري والتي طورها العالم الفرنسي مونتسكيو وهي الفصل بين السلطات. ويعتبر مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي من أهم المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة العمومية، حيث أن هذا المبدأ ضروري لقيام الفلسفة المالية العمومية، ومفاده أن الذين يوجهون الأوامر المالية (الأمر بالدفع والأمر بالتحصيل) ليسوا هم الذين ينفذونها وإنما يتكفل بها موظفون عموميون آخرون. بينما تطرقت المادة 56 إلى التنافي بين الزوجين في حالة ما كان أحدهما أمر بالصرف والآخر محاسب عمومي. القانون 23-07 تناول هذا المبدأ في المادة 32 وفق نفس المفهوم الذي جاء به القانون 90-21، فعلى كل منهما القيام بمهامه وفق الحدود القانونية لوظيفته. 2- مبررات و فوائد المبدأ: إن مهام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي متكاملة على الرغم من إختلاف الأدوار التي يقومان بها، وتكمن مبررات وفوائد مبدأ الفصل في الآتي: من خلال قانون المحاسبة (la gestion du budget et la gestion des fonds) العمومية فصل المشرع الجزائري بوضوح بين تسيير الميزانية وتسيير الأموال وأسند تسيير الأموال ، (Autorité Budgétaire) فأسند تسيير الاعتمادات المالية للميزانية إلى الأمر بالصرف (Autorité de trésorerie) (الخرزينة) إلى المحاسب العمومي و بالتالي فإن المشرع حدد لكل عون صلاحياته فالعون الذي ، (الخرزينة) إلى المحاسب العمومي يملك سلطة حيازة الأموال العمومية لا يمكنه التصرف فيها دون إذن صادر من العون الذي يملك سلطة تسيير الميزانية والعكس صحيح، وعلى هذا الأساس فإن كل العمليات المالية سواء كانت عملية إيراد أو عملية نفقة تمر بمرحلتين الأولى إدارية يتكفل بها الأمر بالصرف و الثانية محاسبية ويتكفل بها المحاسب العمومي. وحدة العمل المالي: يختلف المحاسبون العموميون عن الأمرين بالصرف في أنهم تابعون لجهة واحدة (وزارة المالية- المديرية العامة للخرزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة)، وهم بذلك يشكلون شبكة واسعة ومنظمة تجعل العمل المالي على مستوى الوطن موحد ، كما يشكلون وحدة للخرزينة من خلال هذه الشبكة، الأمر الذي يسهل تنفيذ عمليات تحصيل الأموال العمومية وإنجاز عمليات التحويل بين المحاسبين المفوضين والمحاسبين المختصين، كما تتشكل أيضا وحدة للصندوق من خلالها يتم إيداع وسحب وتحويل الأموال العمومية بين المحاسبين (وكأنها صندوق واحد) وكذلك تتم مركزة عمليات الصندوق لدى محاسب واحد هو العون المحاسب المركزي للخرزينة. تسهيل الرقابة: يعمل كل أمر بالصرف مع محاسب معتمد لديه، المراقبة المتبادلة تنصب كذلك على الوضعيات المالية والمحاسبية التي يعدها كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي، حيث يكون الهدف الأساسي منها هو التأكد من وجود مطابقة بين بيانات المحاسبة التي يمسكها الأمر بالصرف وبيانات المحاسبة التي يمسكها المحاسب العمومي. وترجع هذه الأهمية لكونهما حسابان ختاميان يحددان نتيجة السنة المالية، إيداعهما لدي مجلس المحاسبة يكون بتاريخ 30 جوان من السنة الموالية كحد أقصى. ث. حماية الأموال العمومية: بعد أن أقر مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي أصبح العون الذي يلتزم بالنفقة ليس هو العون الذي يسدها، بتبديد وإختلاس، فالفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي لم يجعل لكل منهما عملا خاصا به ورقابة متبادلة فقط وإنما يعتبر حاجزا ضد كل أنواع التلاعب وأساليب الغش التي من شأنها أن تلحق الضرر بالأموال العمومية. المبحث الثالث: العمليات المالية العمومية في ظل قانون 23-07 والمطلب الثاني عمليات النفقات، المطلب الأول: عمليات

الإيرادات تتضمن موارد ميزانية الدولة ما يأتي: من خلال القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 1- المرحلة الإدارية لتحصيل الإيرادات: يتم تحصيل الإيرادات إدارياً بإثباتها وتصفياتها قبل التكفل بها وتحصيلها. فمن الناحية المادية يتم التحقق من وجود الحدث المادي المنشأ للحق العمومي (كغياب موظف أو تقاضي مبلغ غير مستحق. ومن الناحية القانونية يتم التحقق من النصوص القانونية التي تكرس الحق العمومي (المبالغ والنسب). التصفية: تعرفها المادة 40 من القانون 23/07 بأنها الإجراء الذي يسمح بتحديد المبلغ الدقيق للدين لفائدة الدائن العمومي. على الأمر بالصرف أن يصدر أوامر الإيرادات في أجل أقصاه 30 يوماً من تاريخ إثباتها. التحقق والتكفل بأوامر الإيرادات: ترسل أوامر الإيرادات والإشعار بإصدار أوامر الإيرادات وجدول إصدار أوامر الإيرادات من نسختين إلى المحاسب العمومي حيث يقوم هذا الأخير لدى استقباله لهذه الوثائق بالتحقق من أن الأمر بالصرف مرخص له قانوناً بتحصيل هذه الإيرادات أما على الصعيد المادي فيجب على المحاسب مراقبة صحة إلغاء السندات، رقم البرنامج، رقم النشاط الفرعي، الباب، يتم التكفل بسندات التحصيل المستوفاة للشروط القانونية وذلك بوضع الختم الخاص بالتكفل بأوامر الإيرادات على نسخة من جدول إصدار أوامر الإيرادات ثم يتم تسجيل السند المتكفل به في سجل خاص يتضمن البيانات التالية رقم السند، هوية المدين، الحساب الخاص بالإيراد والأمر بالصرف المعني. ب. التحصيل: هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي، وقد يكون ودي أو جبري. • التحصيل الودي: هو إجراء يسمح للمحاسب العمومي بالحصول على دفع طوعي من المدين لفائدة الأشخاص المعنوية الخاضعة للمحاسبة العمومية، إذن هو مجموعة من الإجراءات الودية (إستدعاء المدين لتسديد مبلغ الدين المستحق) التي تتم بموجبها إبراء ذمة المدينين اتجاه الخزينة العمومية، وبتعبير آخر هو عبارة عن مجموعة من الخطوات التي يقوم بها المحاسب العمومي من أجل تحصيل السند إرسال الإشعار بإصدار الأمر بالإيراد المتكفل به إلى المدين في أجل 0: المتكفل به. وتتم خطوات التحصيل الودي حسب الآتي 08 أيام برسالة موصى عليها مع الإشعار بالإستلام. يجب على المحاسب تذكير المدينين بإنذار كتابي بدون مصارف ويعلمه يمكن للمحاسب العمومي تمديد آجال الدفع لمدة 06 أشهر بالنسبة لكل الديون 0. بضرورة دفع الدين المستحق في أجل 20 يوماً يقوم الأمر بالصرف 0، ماعدا الإقتطاعات من المرتبات الخاضعة لتشريعات خاصة وذلك بناء على طلب مبرر من المدينين بوضع الصيغة التنفيذية (يحدد هذا الأمر بمبلغ ليصبح بيانا تنفيذياً) على النسخة المرسله إليه من طرف المحاسب متبوعة بإمضاء الأمر بالصرف، كما أن إجراءات التنفيذ الجبري لا تتضمن أي آجال قانونية. هذا الأخير عليه القيام بفحص البيان التنفيذي والتكفل به إذا كان مستوفياً لكل الشروط القانونية وذلك بوضع ختم التكفل على نسخة من جدول الإرسال، هذه النسخة يتم إرسالها إلى الأمر بالصرف وتعتبر كوصل إستلام. بعد ذلك يقوم المحاسب بتسجيل البيان المتكفل به في سجل خاص يتضمن البيانات التالية: - رقم التكفل بالبيان. تاريخ الجدول ومبلغ الجدول. - إسم وللقب المدين، عنوانه ورقم حسابه إن أمكن. - الحساب الخاص بالإيراد. الأمر بالصرف المعني. هنا يكون المحاسب العمومي أمام حالتين مختلفتين: الحالة الأولى: إذا توفرت المعلومات الكافية حول هوية المدين وخاصة رقم الحساب فهنا يقوم السيد أمين الخزينة الولائية بإصدار حجز ما للمدين لدى الغير الهدف منه تجميد رقم حساب المدين وتحصيل مبلغ البيان التنفيذي. الحالة الثانية: إذا لم تتوفر المعلومات الكافية حول هوية المدين وخاصة رقم الحساب فهنا يقوم السيد أمين الخزينة الولائية بإرسال البيان المتكفل به إلى قابض الضرائب المختلفة أو أمين خزينة البلدية المختص تبعاً لحافضة إرسال بعد التكفل بالبيانات التنفيذية من طرف قابض الضرائب المختلفة أو أمين خزينة البلدية تسجل في سجل خاص معد بعناية تامة لمتابعة مختلف الإجراءات المتخذة، نشير إلى أن المادة 48 من القانون 23-07 قد خولت لكل المحاسبين العموميين سلطة إصدار إشعار ما للمدين لدى الغير وذلك عقب جعل السند بيانا تنفيذياً، فحسب هذه المادة يقوم المحاسب العمومي بتخفيض تكفلاته من مبلغ البيانات التنفيذية الغير محصلة عندما لا تثمر المتابعات وتعتبر غير قابلة لتحصيل الديون التي توفي أصحابها أو غابوا دون أن يتركوا أملاكاً يمكن حجزها أو تبيعوا بدون جدوى. يقوم المحاسب المختص عند إستلامه مقرر الديون المقبولة كقيم منعدمة بتخفيض تكفلاته فيما يخص الديون المقبولة، تُعرف النفقات العامة بأنها جميع المبالغ النقدية التي تدفعها السلطات المحلية من أجل تلبية احتياجات الأفراد في الدولة وخدمة مصالحها. تتمثل نفقات ميزانية الدولة فيما يأتي: - نفقات الاستثمار. - نفقات التحويل. - نفقات العمليات المالية. حسب المواد 55 الى 58 من القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية وتسيير المال العام، الإلتزام المحاسبي (تحرير بطاقة الإلتزام ثم إيداعها لدى المراقب الميزانياتي من أجل التأشير)، • الإلتزام القانوني: الإلتزام القانوني هو ذلك التصرف الذي ينشأ عنه دين عمومي، فالإلتزام القانوني الإرادي يكون بناء على رغبة الأمر بالصرف في إنشاء دين على عاتق مؤسسته مقابل خدمة وهو الأكثر شيوعاً

كتعيين موظف جديد، الإمضاء على إتفاقية توريد السلع أو الخدمات، ● الإلتزام المحاسبي: يتمثل هذا الإلتزام في إعداد أو تحرير بطاقة الإلتزام من طرف مصالح الأمر بالصرف وذلك بناء واثاق الإثبات مثل سند الطلبية، الإتفاقية، ت. الأمر بالصرف: هو الإجراء الأخير من المرحلة الإدارية ويعرف على أنه "الإجراء الذي يتم بموجبه إعطاء الأمر بدفع النفقة العمومية". ويشترط في الأمر بالصرف أن يكون مكتوباً ومحزراً على نموذج وثيقة صادرة عن وزارة المالية تحتوي على البيانات التالية: الرقم، المبلغ الإجمالي، المبلغ حسب المحفظة، النشاط والنشاط الفرعي، تعيين السنة المالية، الفئات والفئات الفرعية، يتم إيداع الأوامر بالصرف وحوالات الدفع لدى المحاسب العمومي من اليوم 01 وإلى غاية اليوم 20 من كل شهر باستثناء شهر ديسمبر . ثم إجراء الدفع حيث تختص مصالح المحاسب العمومي بتنفيذ هذه المرحلة. المراقبة والفحص والتدقيق: تقوم مصالح المحاسب العمومي بعد استلام الأوامر بالصرف بمراقبتها وفحصها وذلك من أجل التأكد بأنها مطابقة للقوانين والتنظيمات تبرير أداء 0. توفر السيولة ماعدا بالنسبة للدولة 0. صفة الأمر بالصرف 0. احترام مدونة الوثائق الثبوتية للنفقة 0، المعمول بها عدم تقادم النفقة أو وجودها محل معارضة. بعد الإنتهاء من هذه 0. دقة التقييد الميزانياتي 0. دقة حساب مبلغ الدين 0. الخدمة الرقابة الشكلية يقوم المحاسب بالرفض الكتابي للأوامر بالصرف التي لا تتوفر فيها الشروط السابقة، ويقوم بتسديد الأوامر بالصرف المطابقة لهذه الشروط. ب. الدفع: "هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي"، هذا الإجراء يمثل آخر خطوة في تنفيذ النفقة العمومية حيث يقوم المحاسب العمومي بدفع مبلغ النفقة بصفة نهائية للمستفيد. التسديد يجب أن يكون في الآجال القانونية طبقاً للمرسوم التنفيذي 93-46. التسخير: في حالة الرفض النهائي للنفقة من طرف المحاسب العمومي يمكن للأمر بالصرف إستعمال الحق الذي منحه له المشرع والمتمثل في التسخير، إذ أنه طبقاً للمادة 61 من القانون 23-07 يمكن للأمر بالصرف إستعمال حق تسخير المحاسب العمومي كتابياً وتحت مسؤوليته بأن يتجاوز رفضه القيام بالدفع، إذا امتثل المحاسب للتسخير تبرأ ذمته من المسؤولية الشخصية والمالية وتحول إلى الأمر بالصرف، يرسل المحاسب العمومي عرض حال إلى الوزير 0: المكلف بالمالية وإلى مجلس المحاسبة. غير أنه يجب على المحاسب العمومي أن يرفض الإمتثال للتسخير في الحالات التالية. الطابع غير الإبرائي للدفع 0. إنعدام إثبات أداء الخدمة 0. عدم توفر السيولة ماعدا بالنسبة للدولة 0. عدم توفر الإعتمادات المالية عدم وجود تأشيرة رقابة النفقات الملتمزم بها أو تأشيرة لجنة الصفقات المختصة عندما تكون مثل هذه التأشيرة منصوص عليها 0 في التنظيم المعمول به. المطلب الثالث : مقارنة بين القانون 23-07 والقانون 90-21 – جاء القانون 23-07 بعنوان المحاسبة العمومية والتسيير المالي، بينما القانون السابق لم يذكر التسيير المالي. – القانون 23-07 يستند إلى القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 بينما القانون 90-21 يستند إلى القانون 84-17 المؤرخ في – جاء القانون 23-07 بمصطلح عمليات الممتلكات، و مبدأ معاينة الحقوق و الإلتزامات وهذا لكون أن المحاسبة العمومية في الجزائر سوف تنتقل من الأساس النقدي القانون 90-21 إلى أساس الإستحقاق. – إستحداث أمر بالصرف إقليمياً للدولة في حالة تكليفهم بتنفيذ البرنامج كله أو جزء منه، في حين لم يذكر في القانون السابق. – القانون الجديد عرف المحاسب العمومي بأنه عون عمومي معين أو معتمد المادة (15) بينما القانون السابق أشار إليه بأنه شخص يعين أو يعتمد قانوناً المادة (33). – إستبدال مصطلح المحاسب الفعلي بمصطلح شبه المحاسب المستعمل في القانون القديم. – إستحداث نوع جديد من المحاسبين العموميين (من حيث التسمية وليس الممارسة) هم محاسبو الأموال والقيم ومحاسبوا التركيز، القانون السابق لم يتطرق إلى هذه الأنواع. – الإعتماد على معيار واحد و هو تركيز العمليات المحاسبية للتفرقة بين المحاسب الرئيسي والمحاسب الثانوي بينما القانون السابق كان يعتمد على معيارين هما تنفيذ الميزانية و تركيز العمليات المحاسبية، وهذا يقود إلى عدم وجود محاسب رئيسي وثانوي في نفس الوقت كما كان سابقاً. في القانون السابق تنافي الوظيفة بين الأمر بالصرف والمحاسب تخص الأزواج فقط. – توسيع سلطة إصدار إشعار ما للمدين لدى الغير إلى كل المحاسبين العموميين بما فيهما الأعوان المحاسبين. – خول القانون الجديد للمحاسب العمومي حق طلب المعلومات الضرورية للتحصيل الجبري. – نص القانون الجديد على التقادم الرباعي في المادة 63 و 64 وهو الذي كان منصوصاً عليه في القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية. – نص القانون الجديد على التقادم المدني في المادة 65 وهو الذي كان منصوصاً عليه في المادة 164 من المرسوم التشريعي رقم 93-01 المتعلق بقانون المالية لسنة 1993. – التأكيد على الصلاحية الحصرية للمحاسبين العموميين في تسيير الأموال من خلال المادة 72 و 73 من القانون 23-07 في إطار مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي. – بالنسبة للمحاسبة العامة أصبحت تقوم على أساس الإستحقاق وذلك بتسجيل كل العمليات التي تؤثر على الممتلكات والوضع المالية (المادة 87)، وإعداد القوائم المالية (المادة 95) وتقديم الحساب العام

.(للدولة (المادة 96)، تراعى فيها شروط حفظ البيانات وتعريفها وتأمينها ومصداقيتها واسترجاعها المادة (82).